وكان يزيد هجا فهجا عباد بن زياد بن امية وملا البلاد من هجوه
فظفر به فسجنه وكان كتب هجوه على الحيطان فالزمه بمحوه
باظفاره فتفسرت انامله فكلموا فيه معاوية فوجه بريدا
يقال له حمام فاخرجه وقربت اليه فرس من خيل البريد
فنفرت فقال

عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق
وان الذي نجى من الكرب بعدما تلاحم في كرب عليك مضيق
اتاني بحمام فانجاك فالحقي بارضك لا تحبس عليك طريق
لعمري لقد انجاك من هوة الردى امام وحبل للانام وثيق
سأشكر ما اوليت من حسن نعمة ومثلي بشكر المنعمين حقيق

وقال الكوفيون ذا موصول وتحملين صلته والعائد محذوف
اي والذي تحملينه طليق وجوزوا كون جميع اسماء
الاشارة موصولة ولو لم تتقدم ما الاستفهامية بل جوزوا ان
يكون الاسم الجامد موصولا اذا عرف بال نحو

لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصائل

اي الذي اكرم اهله السهد بالكسر الذئب ونهد
ضخم ومقلص بكسر اللام طويل القوائم وكيش قال
السيوطي جاد في عدوه والبيت لربيعة بن مقروم بن
قيس الضبي ادرك الجاهلية والاسلام وقبله وواردة
كانها عصب القطا تثير عجاجا بالسنابك اصهبا والعصب
جمع عصبة بالضم من العشرة للاربعين كالعصابة ومطلع القصيدة
تذكرت والذكرى تهيجك زينبا واصبح باقي وصلها قد تقضبا
مرفوعان بمحذوف ولا تسلم قوله بالابتداء وفاقا
للاخفش

للاخفش ولو سلم فبالاحتمال يسقط الاستدلال وما
ارعويت الخ صدره ضيعت حزمك في ابعادك الاملا
فضروريتان قال الدماميني يمكن تقدير فعل مقدم واطال في ذلك
تنحتون الجبال هكذا الصواب بدل وتنحتون من الجبال
بيوتا حالا فارسا غير مهيب لجهة التعجب وجوز الرضي
وغيره حاليته وهو اثني عشر اي وحده بقطع النظر عن
المخبر عنه تزود الخ سبق في الهمزة بمعنى متقاربين
يشير الى ان قوله بيد منصوب على الحال معنى وهو صفة لبيد اي
مقرونة بيد وان كان الذي يعرب حالا الاول وكذا نحو جاؤوا
رجلا رجلا وعلمته الحساب بابا بابا الثاني صفة عند ابن جني
على حذف مضاف اي ذا باب او مفارق باب ومن قدره قبل
باب لم يشمل الاخير او بعد باب لم يشمل الاول وعن الزجاج انه
الثاني توكيد للاول فرد بانه غيره معنى والجواب انه يرى
بابا الاول بمعنى مرتبا ولذلك التزم التاكيد لانه امارة على
هذا المعنى وقيل هو على حذف الفاء بدليل مضوا كبكبة
ثم كبكبة وزعم ابو الحسن انه لا يعطف في هذا الباب بغير
الفاء وقيل المجموع حال على حد الرمان حلو حامض
ومكن باي للباطل وغيرها كالانشائيات وهذا بالنظر لذات
الحق وان اتفق ان الحق هنا وهو القرآن لا يكون الا مصدقا
للتوراة والنسخ ليس تكذيبا الكتاب قديم فيه ان
القديم الصفة القائمة بالذات العلية لا المنزل اذا العرب
حالا اجاز الزمخشري ايضا نصبه على المدح او صفة لا لدعاء
المحل بناء على الاتساع في الفصل بين الصفة والموصوف